المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 3, Issue 2 (Part II), 2025, Pages: 823-834

Local and regional actors: mapping forces and their influence in shaping Libyan foreign policy

Dr. Nouri Mubarak Al-Daiki*
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Libya
*Corresponding author: nuuri1976@gmail.com

الفاعلون المحليون والإقليميون:
رسم خريطة القوى وتأثيرها في توجيه السياسة الخارجية الليبية

د. نوري امبارك الدعيكي *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا

Received: 06-10-2025; **Accepted:** 14-12-2025; **Published:** 22-12-2025

Abstract:
This study analyzes how multiple local, and regional actors have shaped Libya's foreign policy from 2011 to 2025. The collapse of centralized authority and institutional fragmentation produced a fractured external decision-making process, with parallel governments, military entities, tribes, and militias competing for international representation, resulting in conflicting diplomatic narratives and contested legitimacy. Regionally, interventions by Egypt, the UAE, Turkey, and Qatar deepened domestic divisions through political, military, and media support to rival factions, while international involvement by Russia, France, the United States, and UN missions internationalized the crisis without delivering a comprehensive solution. The study concludes that Libya's foreign policy has mirrored internal conflicts and regional alignments. It recommends unifying sovereign institutions, crafting a national, independent foreign strategy, building a professional diplomatic corps, strengthening constitutional oversight, and activating strategic research and societal dialogue to restore sovereign decision-making.

Keywords: Institutional division, local actors, regional interventions, foreign policy, Libya.

الملخص :
يتناول البحث تأثير تعدد الفاعلين المحليين والإقليميين الدوليين على توجيه السياسة الخارجية الليبية خلال الفترة 2011–2025. يبين أن انهيار السلطة المركزية وتفكك المؤسسات أدى إلى تشظي القرار الخارجي، حيث تنازعت الحكومات المتوازية والكيانات العسكرية والقبائل والميليشيات على التمثيل الدولي، فنتج خطاب دبلوماسي متضارب وشرعية متنازع عليها. إقليمياً، عمّق تدخل مصر والإمارات وتركيا وقطر الانقسام الداخلي عبر دعم أطراف متنافسة سياسياً وعسكرياً وإعلامياً، بينما أسهم الحضور الدولي لروسيا وفرنسا والولايات المتحدة والبعثات الأممية في تدويل الأزمة دون بلورة حل جامع. يخلص البحث إلى أن السياسة الخارجية أصبحت مرآة لصراعات الداخل ومحاور الإقليم، وتوصي الدراسة بتوحيد المؤسسات السيادية، وصياغة استراتيجية خارجية وطنية مستقلة، وبناء جهاز دبلوماسي محترف، وتعزيز الرقابة الدستورية، وتفعيل البحث الاستراتيجي والحوار المجتمعي لاستعادة القرار السيادي.

الكلمات المفتاحية: الانقسام المؤسسي، الفاعلون المحليون، التدخلات الإقليمية، السياسة الخارجية، ليبيا.

ـ المقدمـة.

منذ سقوط النظام السياسي المركزي في ليبيا سنة 2011، دخلت البلاد مرحلة تاريخية شديدة التعقيد تداخلت فيها عوامل الفوضى الداخلية مع موجات التدخل الخارجي، ما أفرز واقعا سياسيا متشظيا باتت فيه الدولة الليبية غير قادرة على احتكار أدوات السيادة، ولا على توجيه سياستها الخارجية باستقلالية عن تأثيرات الفاعلين المتعددين الذين تقاسموها نفوذا وتأثيرا.

لقد باتت السياسة الخارجية الليبية خلال السنوات التالية للثورة محكومة بتفاعلات قوى محلية تتنازع السلطة والشرعية، وتغذيها قوى إقليمية تسعى إلى ترجيح كفة حلفائها المحليين، بينما توظف قوى دولية الملف الليبي ضمن سياقات أوسع ترتبط بأجندات جيوسياسية في منطقة البحر المتوسط وشمال إفريقيا، وهكذا أصبحت ليبيا ساحة لتقاطع المصالح وتنازع الإرادات، حيث لا تصاغ السياسات الخارجية انطلاقًا من رؤية

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

استراتيجية وطنية، بل من داخل خريطة معقدة من مراكز النفوذ، تتشابك فيها الحسابات المحلية والإقليمية والدولية.

وفي هذا الإطار، لم يعد من الممكن الحديث عن **"السياسة الخارجية الليبية"** بصيغة المفرد، بل بصيغة الجمع أحيانا، نظرا لتعدد الجهات التي تدعي تمثيل ليبيا على الساحة الدولية، مما أدى إلى ازدواجية المواقف، وتضارب التصريحات، وتوقيع اتفاقيات دولية من قبل سلطات لا تحظى دوما بالإجماع الوطني أو الاعتراف الدولي الشامل.

من هنا، تأتي أهمية هذا البحث في تحليل البنية المركبة لتأثير الفاعلين المتعددين " المحليين والإقليميين والدوليين " على السياسة الخارجية الليبية خلال الفترة 2011–2025، من خلال رسم خريطة القوى المؤثرة وتفكيك علاقات النفوذ فيما بينها، لفهم كيف تم تقويض قدرة الدولة الليبية على رسم توجه خارجي موحد، وما هي إمكانيات استعادة القرار السيادي في المستقبل.

إن هذا البحث لا يسعى فقط إلى توصيف الوضع الراهن، بل يطمح إلى تقديم تفسير تحليلي يعيد بناء فهمنا للعلاقات الدولية الليبية على ضوء تعدد الفاعلين غير التقليديين، مما يفتح آفاقا جديدة للنقاش الأكاديمي حول سيادة الدولة في السياقات الانتقالية والصراعية، كما في الحالة الليبية.

ـ مشكلة الدراسة.

منذ سقوط النظام السابق عام 2011، دخلت ليبيا في حالة من الانقسام السياسي والمؤسساتي المعقّد، تبعته حالة فراغ سيادي وانهيار منظومة القرار المركزي، مما جعل السياسة الخارجية الليبية عرضة لتأثيرات متعددة، ليس فقط من الفاعلين المحليين المتصارعين، بل من قبل أطراف إقليمية ودولية استغلت هذا الضعف لتعزيز مصالحها الاستراتيجية داخل ليبيا.

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال المحوري الآتي:

"كيف أسهم تعدد الفاعلين المحليين، والإقليميين، والدوليين في توجيه السياسة الخارجية الليبية بعد عام 2011؟".

ـ فرضية الدراسة.

تنطلق الدراسة من الفرضية الأساسية التالية:

"أن غياب سلطة مركزية موحدة في ليبيا، منذ عام 2011، أتاح للفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين التأثير بدرجات متفاوتة في رسم وتوجيه السياسة الخارجية الليبية، بما يخدم أجنداتهم ومصالحهم الخاصة أكثر من خدمة المصالح الوطنية الليبية".

ـ منهجية الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي-الوصفي لتحليل طبيعة الفاعلين وتأثيرهم في السياسة الخارجية، بالإضافة إلى المنهج البنيوي الواقعي لتحليل علاقات القوة والنفوذ بين الأطراف المحلية والدولية، كما تستند إلى دراسة حالة في عدد من الملفات (كالاتفاق التركي-الليبي، والتدخلات الروسية والمصرية، ودور البعثات الأممية).

ـ أهمية الدراسة.

أهمية الموضوع: تسلط الضوء على واحدة من القضايا الجوهرية لفهم تحولات الدولة الليبية الحديثة، وتعكس واقعا حيا ومتحركا ما زال يؤثر في حاضر ومستقبل ليبيا الإقليمي.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ـ أهداف الدراسة.

ـ تحليل أدوار الفاعلين المحليين (الحكومات، الميليشيات، النخب القبلية) في رسم السياسة الخارجية.
ـ توضيح طبيعة التدخلات الإقليمية (مصر، تركيا، الإمارات، قطر) وتأثيرها على توجهات ليبيا الخارجية.
ـ دراسة أدوات التدخل الدولي (بعثة الأمم المتحدة، القوى الكبرى كروسيا وفرنسا والولايات المتحدة).
ـ تقييم مدى استقلالية القرار الخارجي الليبي في ظل هذه التفاعلات.
ـ تقديم تصور لخارطة النفوذ السياسي الخارجي في ليبيا.

ـ حدود الدراسة.

تغطي الفترة من عام 2011 (سقوط نظام القذافي) حتى عام 2025، وهي فترة شهدت تحولات كبرى في طبيعة الدولة الليبية.

ـ تقسيمات الدراسة.

المبحث الأول: الفاعلون المحليون في السياسة الخارجية الليبية بعد 2011.
المطلب الأول: مكونات المشهد السياسي المحلي وتأثيرها في صناعة القرار الخارجي
المطلب الثاني: النزاعات الداخلية وأثرها على وحدة القرار الخارجي الليبي.
المبحث الثاني: الفاعلون الإقليميون في توجيه السياسة الخارجية الليبية.
المطلب الأول: الأبعاد الإقليمية للتدخل في السياسة الخارجية الليبية.
المطلب الثاني: دوافع ومظاهر التدخلات الإقليمية و أثرها على السياسة الخارجية الليبية.

المبحث الأول: الفاعلون المحليون في السياسة الخارجية الليبية بعد 2011.

في عالم العلاقات الدولية، تعد الدولة الكيان الأساسي الذي يحتكر " نظريا حق ممارسة السياسة الخارجية ونسج العلاقات مع الخارج"، غير أن هذه القاعدة تصاب بالارتباك حين تتعرض الدولة لتفكك داخلي أو صراع على الشرعية، كما هو الحال في ليبيا ما بعد 2011، حيث أعادت الثورة صياغة المشهد السياسي، لا بتغيير نظام الحكم فحسب، بل بتفجير ديناميكيات داخلية معقدة أفرزت فاعلين جددا، نافسين الدولة في وظيفتها الخارجية.

في ليبيا، ومنذ سقوط النظام السابق، لم تعد السياسة الخارجية تدار عبر مؤسسة دبلوماسية موحدة تمثل "إرادة الدولة"، بل أصبحت مرآة لانقسام داخلي عميق، انعكست فيه صراعات السلطة على الساحة الدولية، وظهر على السطح عدد من الجهات المحلية " الرسمية وغير الرسمية"، التي تبنت مواقف وتحالفات خارجية خاصة بها، في تعارض صريح مع غيرها من المكونات الليبية.

ينطلق هذا المبحث من محاولة لفهم هذا التعدد المحلي في الفاعلية السياسية الخارجية، من خلال تحليل الخريطة الداخلية للسلطة بعد الثورة، ومتابعة الأدوار التي مارستها الحكومات المتعاقبة، والمجالس التشريعية، والكيانات العسكرية، وحتى التكوينات الاجتماعية كالعشائر والقبائل، في صياغة توجهات السياسة الخارجية الليبية.

فمنذ اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير 2011، دخلت ليبيا مرحلة جديدة من تاريخها السياسي تميزت بزوال النظام المركزي السلطوي، وانبثاق طيف واسع من القوى المحلية المتصارعة على الشرعية والنفوذ. هذا التحول المفاجئ لم يصحبه بناء مؤسساتي متماسك قادر على احتواء التنوع السياسي والاجتماعي، ما أدى إلى تشرذم السلطة وتوزعها بين أطراف محلية متعددة، بعضها يمارس سلطته بصورة رسمية، والبعض الآخر يفرضها بالأمر الواقع.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

في هذا السياق، لم تعد السياسة الخارجية الليبية انعكاسا موحدا لإرادة مركزية للدولة، بل أصبحت ساحة صراع وتمثيل متناقض بين فاعلين محليين متنافسين، يتعامل كل منهم مع العالم الخارجي من منطلق رؤيته ومصالحه وتحالفاته، لقد تداخلت الأدوار وتعددت القنوات، فأصبحت الشرعية الدبلوماسية الليبية موضع نزاع داخلي وخارجي على حد سواء، وتحوّل الموقف الليبي الرسمي إلى مجموعة من الأصوات المتضاربة، ما أضعف قدرة الدولة على ممارسة دور فاعل على الساحة الدولية.

يأتي هذا المبحث ليسلط الضوء على هذا التعدد الفوضوي للفاعلين المحليين، من خلال تحليل مكونات المشهد السياسي الداخلي ما بعد 2011، واستكشاف كيفية تأثير هذه المكونات في صياغة السياسة الخارجية، سواء من خلال القرارات الرسمية، أو عبر قنوات غير مؤسسية شكلتها الظروف الأمنية والاجتماعية، كما يسعى المبحث إلى تفكيك ديناميكيات القوة المحلية، وفهم العلاقة المعقدة بين الانقسام السياسي الداخلي وتضارب التوجهات الخارجية، تمهيدًا لفهم أعمق لعلاقات ليبيا الإقليمية والدولية في ظل هذا الانقسام البنيوي.

لا ينظر هذا المبحث إلى الفاعلين المحليين بوصفهم كيانات متجانسة، بل يتتبع تناقضاتهم، وتشابك صلاحياتهم، وتعدد أدواتهم في التأثير على القرار الخارجي، ويقارن بين ما هو رسمي وما هو واقع مفروض بقوة السلاح أو الدعم الخارجي. كما يتناول آثار هذا التعدد على صورة ليبيا في المجتمع الدولي، وعلى علاقاتها الثنائية والمتعددة، وعلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية في ظل هذا التنازع الداخلي.

إن هذه القراءة ليست استعراضية لما هو قائم، بل تحليلية نقدية تسعى إلى كشف كيف تم تفريغ السياسة الخارجية من بعدها السيادي، وتحويلها إلى أداة في صراع داخلي مفتوح، لا تزال تداعياته مستمرة حتى عام 2025.

المطلب الأول: مكونات المشهد السياسي المحلي وتأثيرها في صناعة القرار الخارجي

منذ سقوط نظام القذافي في عام 2011، دخلت ليبيا في دوامة من النزاعات الداخلية التي سرعان ما تحولت من خلافات سياسية إلى صراعات مسلحة بين أطراف متعددة، تتمسك كل منها بشرعية سياسية خاصة بها، وقد كان لانقسام مؤسسات الدولة، خصوصًا بين شرق البلاد وغربها، تأثير مباشر في السياسة الخارجية، حيث أصبحت تمثل امتدادًا لهذا الانقسام أكثر من كونها تعبيرا عن مصالح وطنية موحدة. وبذلك، تحولت السياسة الخارجية الليبية إلى أداة تعكس النزاع الداخلي، بدل أن تكون أداة لحله أو احتوائه، يسعى هذا المطلب إلى تحليل تأثير النزاعات الداخلية على وحدة القرار الخارجي الليبي، من خلال تتبع مواقف الأطراف المختلفة، وانعكاسات تعدد التمثيل الخارجي على صورة الدولة الليبية في المحافل الدولية.

أولا: تشظي المؤسسات السيادية وتعدد مراكز القرار.

أدى انهيار البنية المؤسسية الموحدة إلى بروز حكومات متنافسة، كل منها تسعى إلى تمثيل ليبيا خارجيا، وقد ظهر ذلك بوضوح في:

وجود حكومتين متنافستين: الحكومة المؤقتة في الشرق (2014–2021) المدعومة من مجلس النواب، وحكومة الوفاق الوطني في الغرب المعترف بها دوليا (2016–2021). وقد أدت هذه الازدواجية إلى تضارب في التمثيل الدبلوماسي واتخاذ مواقف خارجية متناقضة[1].

[1] . أحمد بن غلبون، **ليبيا بين الشرعية والانقسام**، دار ليبيا الحرة، 2021، طرابلس، ص 92

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تعدد وزارات الخارجية: إذ كان لكل حكومة وزارة خارجية خاصة بها، تجري مفاوضات، وتعقد اتفاقيات، وتصدر بيانات رسمية قد تتعارض كليًا مع ما تصدره الوزارة الأخرى[1].

الاختلاف في الرؤية الخارجية: ففي الوقت الذي كانت حكومة الوفاق تميل إلى التنسيق مع تركيا وقطر، فضلت الحكومة في الشرق تعزيز علاقاتها مع مصر والإمارات وروسيا، وهو ما عمق الانقسام في المواقف الخارجية[2].

ـ تنامي دور المليشيات في التأثير على القرارات الخارجية.

حيث لعبت بعض الجماعات المسلحة دورا في منع أو تسهيل زيارات وفود أجنبية، أو فرض شروط على الاتفاقات الدولية، ما أضعف الطابع المؤسساتي لصنع القرار الخارجي[3].

هنا يبرز هذا المطلب كيف أن النزاعات الداخلية لم تقتصر على شل الحياة السياسية والاقتصادية داخل ليبيا، بل امتدت إلى السياسة الخارجية، فجعلتها مرآة لانقسام الداخل، وأفقدتها التماسك والفاعلية، إن أي مسار لإعادة بناء الدولة الليبية لا يمكن أن ينجح دون توحيد المؤسسات السيادية، وعلى رأسها الجهة المخولة بالتحدث باسم الدولة خارجيا، بما يضمن استعادة ليبيا لموقعها الطبيعي في محيطها الإقليمي والدولي، بعيدا عن التأثيرات المصلحية للأطراف المتنازعة.

ـ ثانيا: تراجع فعالية السياسة الخارجية الليبية.

أدى هذا الانقسام الداخلي إلى تآكل فعالية السياسة الخارجية الليبية، ويتجلى ذلك في:

ـ انقسام الوفود الليبية في المحافل الدولية.

حيث شهدت مؤتمرات دولية كـ "برلين 1 و2" و"مؤتمر باريس 2021" وجود تمثيل غير موحد أو مشروط بتوافقات اللحظة، ما أفقد ليبيا القدرة على التأثير في نتائج المؤتمرات التي تبحث مستقبلها[4].

ـ تعطل التفاوض في الملفات الإقليمية.

مثل ترسيم الحدود البحرية، وتنسيق الهجرة غير النظامية، والتعاون الأمني مع دول الجوار، حيث كان غياب جهة تفاوضية موحدة عائقًا أمام عقد اتفاقيات دولية فاعلة[5].

ـ ضعف الخطاب الدبلوماسي.

تعدد الخطابات الرسمية واختلاف الأولويات جعل ليبيا تظهر بموقف غير متزن خارجيًا، وأدى إلى تراجع ثقة الدول الأخرى في جدوى التعامل معها كدولة موحدة ذات سياسة خارجية مستقلة[6].

ثالثا: تزايد الارتهان للخارج في ظل النزاعات.

مع تصاعد النزاعات الداخلية، وجدت الأطراف الليبية نفسها مضطرة للاعتماد على الدعم الخارجي، وهو ما أثر في استقلالية القرار الخارجي، ومن ذلك:

ـ اللجوء إلى الحلفاء الخارجيين لتعزيز شرعية محلية

إذ سعت الأطراف المتنازعة إلى دعم سياسي وعسكري خارجي لتكريس حضورها الداخلي، وهو ما جعل القرار الخارجي مرتهنًا بأجندات داعميها[7].

---

[1] . خديجة عاشور الدبلوماسية الليبية في زمن التعدد، **مركز المختار للدراسات**، 2020، بنغازي، ص 115.
[2] . خالد بشير، العلاقات الخارجية الليبية بعد الثورة، **مركز دراسات الشؤون العربية**، 2022، القاهرة، ص 143.
[3] . عماد صالح، دور الجماعات المسلحة في إعادة تشكيل القرار السيادي الليبي، **مركز الجنوب للبحوث**، 2023، سبها، ص 70.
[4] . عبد الحكيم الهاشمي، **ليبيا والمؤتمرات الدولية: الحضور والفعالية**، دار المتوسط، 2022، تونس، ص 189.
[5] . سامي العبيدي، السياسة الخارجية الليبية وقضايا الحدود والهجرة، **مركز بحوث المغرب العربي**، 2023، طرابلس، ص 68.
[6] . إبراهيم الزوي، **الخطاب السياسي الليبي في المحافل الدولية**، مكتبة النهضة، 2021، مصراته، ص 131.
[7] . محمد القطراني، **العلاقات الإقليمية في الأزمة الليبية**، دار الأطلس، 2022، بنغازي، ص 173

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ـ استخدام البعثات الدبلوماسية كأداة صراع.

تم تغيير عدد من السفراء وفقا للولاءات السياسية، بل ووصل الأمر أحيانا إلى ازدواج في التمثيل الدبلوماسي ببعض السفارات[1].

المطلب الثاني: النزاعات الداخلية وأثرها على وحدة القرار الخارجي الليبي.

أفرزت التحولات التي أعقبت سقوط النظام السابق في ليبيا سنة 2011 واقعًا سياسيًا جديدًا اتّسم بكثرة الفاعلين وتضارب مراكز اتخاذ القرار. لم تعد السياسة الخارجية الليبية تُدار من مركز واحد كما في العقود السابقة، بل غدت رهينة صراعات داخلية سياسية ومؤسسية، انعكست بشكل مباشر على وحدة الموقف الليبي تجاه القضايا الإقليمية والدولية، وعليه أصبح توجيه السياسة الخارجية يتسم بالتعددية والانقسام، ما أفقد الدولة فاعليتها الدبلوماسية ومصداقيتها في الساحة الدولية.

ـ تفكك المؤسسات وانعكاسه على التمثيل الخارجي.

شهدت ليبيا منذ عام 2014 انقساما واضحا في المؤسسات السيادية مثل وزارة الخارجية، المؤسسة الوطنية للنفط، والمصرف المركزي، هذا التفكك دفع كل جهة إلى تبني سياسات خارجية متباينة، أحيانًا متناقضة، مع توجهات الجهات الأخرى داخل الدولة نفسها، فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي كانت فيه حكومة الوفاق الوطني تسعى لتوقيع مذكرات تفاهم مع تركيا، كانت الحكومة الموازية في الشرق ترفض ذلك وتصدر بيانات مناقضة، ما أدى إلى إرباك شركاء ليبيا في الخارج[2].

ـ التعدد الحكومي وتضارب الخطاب الدبلوماسي.

أدى ظهور حكومات متعاقبة ومتوازية، خاصة بعد الانقسام الحاد بين الشرق والغرب، إلى ظهور أكثر من صوت دبلوماسي يمثل ليبيا في المحافل الدولية. هذا التعدد لم يقتصر على الشكل السياسي بل تسلل إلى السلك الدبلوماسي ذاته، حيث أرسلت كل حكومة سفراءها ومندوبيها، ورفضت الاعتراف بالممثلين الآخرين، وقد ساهم هذا الوضع في تآكل الثقة الدولية بالدبلوماسية الليبية، كما صعّب من فرص التفاوض على الملفات الحيوية كالهجرة والطاقة والأمن الإقليمي[3].

ـ الدبلوماسية الموازية كأداة لتعميق النزاع.

تحولت البعثات الليبية في الخارج إلى أدوات للتنافس الداخلي أكثر من كونها منصات لخدمة المصالح الوطنية. عمدت كل حكومة إلى عزل السفراء الذين لا يتبعون توجهاتها، وتعيين ممثلين جدد يحملون خطابًا مواليًا لها، مما جعل السفارات الليبية تعيش حالة من الارتباك والتسييس، كما ظهرت رسائل وتقارير متعارضة صادرة عن نفس البعثة أحيانًا، ما قوض مصداقية الدولة الليبية في المحافل الدولية[4].

ـ أثر النزاعات على الاتفاقات والتفاهمات الدولية.

بسبب غياب الوحدة الوطنية في القرار الخارجي، عانت ليبيا من أزمات حادة في تنفيذ الاتفاقيات الدولية، بعض الدول أبدت تحفظها على التوقيع أو التصديق على تفاهمات بسبب عدم وجود جهة واحدة واضحة تمثل الدولة الليبية، كما تكرر الطعن في الاتفاقيات، إذ ما تبرمه جهة يُلغى من جهة أخرى، كما حدث مع مذكرات التفاهم البحرية والأمنية بين حكومة الوفاق وتركيا، والتي رفضها البرلمان في الشرق[5].

---

[1] . عبد الرحمن شلقم، **أوراق دبلوماسية ليبية**، دار الهلال، 2021، القاهرة، ص 99.

[2] . **المركز الليبي للدراسات المستقبلية**، الدولة الليبية والانقسام السياسي، طرابلس، 2021، ص74.

[3] . الطاهر بن زينة، الدبلوماسية الليبية في زمن الانقسام، **المعهد المغاربي للدراسات**، تونس، 2020، ص92.

[4] . الطاهر بن زينة، الدبلوماسية الليبية في زمن الانقسام، المرجع السابق، ص 94.

[5] . جمال عمر الترهوني، إدارة الأزمات في ليبيا والتحول السياسي، **المركز العربي للدراسات الاستراتيجية**، القاهرة، 2023، ص110.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ـ تأثر علاقات ليبيا مع المحيط الإقليمي.

تأثرت علاقات ليبيا مع جيرانها مثل تونس، مصر، والجزائر سلبا جراء حالة الانقسام الداخلي، إذ وجدت هذه الدول نفسها مضطرة للتعامل مع أكثر من طرف داخل ليبيا، فكل طرف يدعي الشرعية ويطلب الدعم والاعتراف، مما أدى إلى اختلاف مواقف هذه الدول بحسب مصالحها وتحالفاتها. وقد تسبب هذا التباين في توسيع الهوة بين الليبيين، واستخدمت السياسة الخارجية كأداة لصراع النفوذ الداخلي[1].

ـ غياب رؤية وطنية موحدة في التعامل مع الأزمات الدولية.

أدى النزاع السياسي الداخلي إلى غياب سياسة خارجية استراتيجية يمكن الاعتماد عليها في الأزمات الكبرى مثل التدخلات الأجنبية، ملف الهجرة غير النظامية، أزمة المتوسط، والتعاون الإقليمي. فالمواقف الليبية تجاه هذه الملفات اتسمت بالضبابية والارتجال، وغابت عنها المصلحة الوطنية الجامعة، كما أن غياب التنسيق بين المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية كوزارة الخارجية، الأجهزة السيادية، والبرلمان، فاقم من حدة الأزمة[2].

يثبت لنا أن النزاعات الداخلية في ليبيا بعد 2011 قد ساهمت بعمق في شلّ قدرة الدولة على اتخاذ قرارات موحدة في سياستها الخارجية، وحوّلت هذا المسار إلى انعكاس مباشر لصراعات الداخل. فالتعدد الحكومي، وتفكك المؤسسات، واستخدام السفراء كأدوات للصراع، كل ذلك أدى إلى غياب التمثيل الموحد وفقدان الثقة الدولية. ويؤكد الواقع أن أي مقاربة لإصلاح السياسة الخارجية لا يمكن أن تنجح دون إنهاء الانقسام الداخلي، وتوحيد المؤسسات السيادية، وإعادة بناء استراتيجية وطنية تستند إلى المصلحة العليا للدولة.

المبحث الثاني: الفاعلون الإقليميون في توجيه السياسة الخارجية الليبية.

لم تعد السياسة الخارجية الليبية منذ عام 2011 نتاجا خالصا لإرادة وطنية مستقلة، بل أصبحت ساحة تتشابك فيها مصالح قوى إقليمية ودولية، تسعى كل منها إلى صياغة واقع يخدم تصوراتها الاستراتيجية ويعزز نفوذها الجيو سياسي، إن هشاشة البنية السيادية للدولة الليبية، وتعدد مراكز القوة في الداخل، أفضيا إلى انكشاف القرار الخارجي أمام ضغوط وتأثيرات خارجية متزايدة، وفي هذا السياق، برزت تدخلات ممنهجة اتخذت طابعا سياسيا وأمنيا واقتصاديا، تقودها أطراف إقليمية تسعى لتوسيع مجالها الحيوي، ودول كبرى توظف الملف الليبي كأداة ضمن توازنات أوسع تتجاوز حدود الإقليم.

لقد تحول السلوك الخارجي للدولة الليبية إلى مرآة تعكس اصطفافات قوى داخلية مدعومة خارجيًا، الأمر الذي قوّض من فاعلية الدبلوماسية الليبية وأفقدها القدرة على بلورة موقف موحَد في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، فالدور التركي والمصري والإماراتي والقطري، فضلًا عن الحضور المتصاعد لروسيا وفرنسا والولايات المتحدة، لم يكن مجرد دعم تقني أو سياسي، بل كان امتدادًا لمشاريع نفوذ تعيد تشكيل ملامح القرار الليبي من الخارج.

وعليه، يسعى هذا المبحث إلى تفكيك أدوار الفاعلين الإقليميين ، عبر دراسة طبيعة تدخلاتهم في المشهد الليبي، والأدوات التي استخدموها لتوجيه السياسة الخارجية، سواء عبر الدعم المباشر لأطراف محلية أو من خلال الضغط في المحافل الدولية، كما يتناول المبحث بالتحليل نتائج هذا التدخل على قدرة ليبيا في الحفاظ على استقلال قرارها الخارجي، وانعكاسات ذلك على علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف في محيطها العربي والدولي.

[1] . **المركز المغاربي للبحوث، ليبيا بعد الثورة: تحديات الداخل والخارج**، تونس، 2021، ص137.

[2] . عبد السلام بوذهب، **تحولات السياسة الليبية بعد 2011**، منشورات مركز دراسات شمال إفريقيا، طرابلس، 2022، ص88.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المطلب الأول: الأبعاد الإقليمية للتدخل في السياسة الخارجية الليبية

ـ الأبعاد الجيوسياسية للتدخل الإقليمي.

منذ انهيار النظام السابق، نشأت فراغات سيادية على كامل الرقعة الجغرافية الليبية، دفعت الدول الإقليمية إلى إعادة صياغة استراتيجياتها الأمنية والسياسية في المنطقة. فمصر، مثلًا، نظرت إلى ليبيا باعتبارها عمقًا استراتيجيًا لا يمكن السماح بتحوّله إلى مصدر تهديد حدودي، خاصة في ظل انتشار الجماعات المسلحة على مقربة من حدودها الغربية. وقد تجسد هذا الإدراك في دعم مباشر وغير مباشر لقوى سياسية وعسكرية في شرق البلاد.

أما الإمارات، فقد انطلقت في تدخلها من رؤية أيديولوجية ترى ضرورة دعم "الاستقرار" ومناهضة تيارات الإسلام السياسي، بينما وجدت تركيا في ليبيا ساحة لإعادة تأكيد نفوذها الإقليمي، ودعمت حكومة الوفاق الوطني باتفاقيات أمنية وعسكرية[1].

"اتسم التنافس الإقليمي حول ليبيا بعد 2011 بتركيبته المعقدة التي جمعت بين البعد الأمني والاقتصادي والمذهبي، مما أدى إلى تبلور سياسة خارجية ليبية مشوشة تعكس تعددية الرؤى والتحالفات".

ـ التدخل العسكري غير المباشر وأثره على استقلال القرار الدبلوماسي.

أدى الانخراط العسكري الإقليمي إلى تآكل القدرة الوطنية على صياغة سياسة خارجية مستقلة. فقد شهدت الفترة بين 2014 و2020 تصعيدًا خطيرًا في الدعم العسكري الخارجي:

ـ الإمارات قدمت دعمًا لوجستيا وجويا لقوات القيادة العامة في الشرق.

ـ تركيا أرسلت طائرات مسيرة وخبراء عسكريين لحكومة الوفاق.

ـ مصر مارست ضغوطًا سياسية وإعلامية واسعة ضد بعض الأطراف في الغرب.

هذا الانقسام في الدعم العسكري انعكس مباشرة على الخطاب السياسي الخارجي، فالحكومات الليبية المتعاقبة باتت تصدر مواقف تتماهى مع مصالح الجهات الداعمة لها، بل أُبرمت اتفاقيات دولية كانت بمثابة صدى مباشر لرغبات تلك القوى، كمذكرة التفاهم البحرية بين ليبيا وتركيا عام 2019، والتي أثارت جدلًا إقليميًا واسعًا.

"لم يعد الفاعل الليبي يعبر عن مصلحة وطنية صرفه، بل أصبح في كثير من الحالات ينطق بلسان الحليف الإقليمي، وهو ما أدى إلى تدويل مفرط للقرار السيادي"[2].

ـ التنافس الإقليمي وتعدد المرجعيات في السياسة الخارجية.

أنتجت البيئة المنقسمة داخليًا مناخًا يسمح للأطراف الإقليمية ببناء تحالفات مع كيانات محلية ذات طابع سياسي أو عسكري، ما أدى إلى نشوء مرجعيات متباينة للسياسة الخارجية:

الطرف المدعوم من مصر والإمارات تبنى خطابًا موجهًا ضد التدخل التركي، وركز على ضرورة دعم الجيش و"مكافحة الإرهاب".

في المقابل، قدّم الطرف المدعوم من تركيا وقطر رؤية ترى الأولوية في حماية "ثورة فبراير" والاعتراف الدولي بشرعية حكومة الوفاق.

وبينما كانت وزارة الخارجية الليبية منقسمة وظيفيًا ومؤسسيًا، فإن الخطابات الرسمية للدولة اختلفت وفق تموضعها الجهوي والإقليمي، مما أضعف صورة ليبيا في المحافل الدولية وأفقدها موقعها الطبيعي كطرف موحد[3].

---

[1] . على الصويعي، التحولات الجيوسياسية في ليبيا بعد 2011، **مركز البحوث الليبية**، طرابلس، 2021، ص88.

[2] . عبد المجيد دوغة، **محددات السياسة الخارجية الليبية في ظل الانقسام**، دار الفكر السياسي، 2021، القاهرة، ص119.

[3] . عائشة عبد الرحمن، الاستقطاب الإقليمي وانعكاساته على السياسة الليبية. بيروت: **مركز دراسات الشرق الأوسط**، 2022، ص64.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

"أدى استقطاب النخب السياسية الليبية على أساس الولاء الإقليمي إلى افتقار البلاد إلى سياسة خارجية متماسكة، حيث أصبحت الخطابات والمواقف تُصاغ وفق المصالح الضيقة للتحالفات وليس وفق استراتيجية وطنية".

ـ التدخل الإعلامي الإقليمي وصناعة الصورة الخارجية.

جانب آخر من التدخل الإقليمي يتمثل في تأثير الوسائل الإعلامية العربية في صياغة صورة السياسة الليبية خارجيًا. فقد لعبت قنوات مثل "الجزيرة ـ العربية"، و"سكاي نيوز عربية" دورا واضحًا في:

ـ تقديم وجهات نظر داعمة لطرف دون آخر.

ـ تشويه الطرف المناوئ عبر حملات دعائية.

ـ الضغط على الأطراف الدولية لتبني سياسات معينة تجاه ليبيا.

وكان لهذا التأثير الإعلامي نتائج سلبية على مستوى العلاقات الليبية-الخارجية، إذ أصبح القرار السياسي الليبي يخضع لردود أفعال على الخطابات الإعلامية الإقليمية، وليس لتخطيط استراتيجي مستقل[1].

ـ الأثر التراكمي للتدخلات في تهميش الدور الوطني.

أدى امتداد التدخلات الإقليمية وتغلغلها في كافة مفاصل المشهد الليبي إلى تهميش مؤسسات الدولة الرسمية في صياغة السياسة الخارجية. فلم تعد هذه السياسة ناتجة عن أجهزة مختصة، بل باتت نتيجة تفاهمات بين الفاعلين المحليين ورعاتهم الإقليميين. ومن ثم:

ـ تراجعت قيمة الاتفاقات الثنائية التي كانت تُبنى على أساس المصالح الوطنية طويلة الأمد.

ـ أضحى التمثيل الخارجي للدولة الليبية مشوشا ومفتقرا للاتساق.

ـ أصبحت ليبيا تستخدم كورقة ضغط في النزاعات الإقليمية الأخرى.

خلاصة القول: إن التدخلات الإقليمية في ليبيا ما بعد 2011 لم تغير فقط طبيعة الصراع الداخلي، بل أعادت تشكيل السياسة الخارجية الليبية، وجعلتها انعكاسًا لموازين القوى بين داعمين إقليميين متنافسين. ومع استمرار تعدد الولاءات المحلية، تظل السياسة الخارجية الليبية رهينة للمصالح الإقليمية، غير قادرة على استعادة موقعها الطبيعي كأداة سيادية تعبّر عن كيان وطني موحد.

المطلب الثاني: دوافع ومظاهر التدخلات الإقليمية و أثرها على السياسة الخارجية الليبية.

أدت ثورة فبراير 2011 إلى انهيار مؤسسات الدولة الليبية، وظهور فراغ سياسي وأمني كبير، ما جعل البلاد عرضة لتدخلات إقليمية مباشرة وغير مباشرة، هذه التدخلات لم تكن بمعزل عن السياق الجيو سياسي العربي، بل جاءت كجزء من تنافس على النفوذ بين قوى إقليمية ذات مصالح استراتيجية في ليبيا، أبرزها: مصر، تركيا، الإمارات، وقطر. وقد أسهم هذا الواقع في تحويل السياسة الخارجية الليبية من أداة سيادية إلى انعكاس لسياسات وتحالفات تتجاوز الإرادة الوطنية، ما أثر سلبا على تموضع ليبيا الإقليمي والدولي.

أولا: دوافع التدخل الإقليمي في ليبيا.

سعت القوى الإقليمية للتدخل في الشأن الليبي مدفوعة بجملة من الدوافع المتداخلة، أبرزها:

الخشية من انتقال عدوى الثورة، حيث تعاملت بعض الدول مع الثورة الليبية كتهديد لأمنها القومي، مثل مصر التي أولت أهمية قصوى لملف الحدود الغربية واعتبرت استقرار ليبيا شرطا لاستقرارها الداخلي[2].

[1] . **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الإعلام العربي والثورات المضادة، الدوحة، 2021، ص142.

[2] . محمد المنفي، ليبيا والتحولات الإقليمية بعد الثورة، **مركز الدراسات الليبية**، بنغازي، 2021، ص 118.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ـ المصالح الاقتصادية: بما في ذلك الاستثمارات، وشركات الطاقة، وحقوق التنقيب عن النفط والغاز في الساحل الليبي[1].

ـ التنافس على النفوذ الإقليمي: لا سيما بين تركيا والإمارات، إذ سعت كل منهما إلى دعم أطراف ليبية تتقاطع مع رؤيتها للمنطقة[2].

ثانيا: مظاهر التدخل الإقليمي.

1.التدخل العسكري والسياسي التركي

بدأت تركيا تدخلها العلني في ليبيا بعد توقيع مذكرة التفاهم البحرية والأمنية مع حكومة الوفاق في نوفمبر 2019، لتصبح الداعم الأساسي للحكومة المعترف بها دوليًا، وقدمت دعمًا عسكريًا واسعًا شمل معدات وطائرات مسيّرة وخبراء عسكريين[3].

وبهذا الدعم، ساهمت تركيا في إعادة تشكيل تموضع الحكومة الليبية على المستوى الدولي، خاصة تجاه أوروبا وروسيا، ودفعت باتجاه تعزيز حضورها في شرق المتوسط من خلال ليبيا.

2. الدور الإماراتي والمصري

اتسم تدخل الإمارات ومصر بدعم مباشر لحفتر والقيادة العامة في الشرق الليبي، سياسيا وعسكريا. فوفرت الإمارات تمويلًا وتسليحًا، في حين اعتبرت مصر حدودها الغربية أولوية أمنية قصوى[4].

كما لعبت القاهرة دورًا بارزًا في عقد اللقاءات السياسية، واحتضنت عدة جولات حوار بين الأطراف الليبية، ولكنها بقيت منحازة لمحور الشرق، ما أثر على حيادها في الوساطة[5].

3. دور قطر.

على الرغم من تراجع حجم تدخلها بعد 2017، إلا أن قطر لعبت دورا في السنوات الأولى بعد الثورة في دعم أطراف محسوبة على تيارات إسلامية، وساندت بعض المؤسسات الإعلامية المؤثرة في الخطاب الخارجي الليبي[6].

ثالثا: تأثير هذه التدخلات على السياسة الخارجية الليبية.

ـ تفكك وحدة القرار الخارجي.

نتيجة ازدواج الشرعية بين حكومات متعددة، كل منها مدعوم من أطراف إقليمية، باتت السياسة الخارجية الليبية مشوشة، حيث تعارضت المواقف الرسمية في المحافل الدولية، كما حصل في ملفات كالمؤتمرات الدولية حول ليبيا ومواقف الجامعة العربية[7].

ـ الارتهان السياسي.

تزايد اعتماد بعض الحكومات الليبية على دعم إقليمي، ما قيد حركتها الخارجية وربطها بمحاور إقليمية، وهو ما أضعف استقلالية القرار الدبلوماسي وجعل بعض الزيارات والتحالفات تعكس أجندات داعميها[8].

---

[1] . سليمان بن حليم، **النفوذ الخارجي في ليبيا المعاصرة**، دار الحكمة، 2020، طرابلس، ص 95.

[2] . عادل المرغني، الصراع على المتوسط: ليبيا محور النفوذ، **مركز الأهرام للدراسات السياسية**، 2022، القاهرة، ص 212.

[3] . ناصر مفتاح، **السياسات التركية في شمال إفريقيا**، إسطنبول: دار البيان، 2021 ص 13.

[4] . أحمد الطاهر، **التدخل العربي في الأزمات الليبية**، بيروت: منتدى المتوسط، 2020، ص 163.

[5] . مصطفى عبد الجليل. **ليبيا الجديدة: الفرص والتحديات**، طبرق: دار المعرفة، 2021، ص 144.

[6] . فوزي الشنفري، **الإعلام والسياسة في ليبيا ما بعد القذافي**، الشبكة العربية للعلوم السياسية، 2019، تونس، ص 102.

[7] . الصيد، عاطف. تحولات السياسة الخارجية الليبية، **مركز البحوث السياسية**، 2023، مصراته، ص 67.

[8] . علي الشيباني، مفاهيم السيادة والتدخل في الأزمة الليبية، بنغازي، **مركز شمال إفريقيا للدراسات**، 2022، ص 90.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ـ تشويه صورة الدولة في الخارج.

نظرا لتعدد الخطابات الصادرة عن أطراف مختلفة، أصبحت ليبيا دولة ذات "سياسات خارجية متضاربة"، ما أضعف من فرصها في بناء تحالفات متزنة أو التحدث بصوت واحد أمام المجتمع الدولي[1].

يتضح أن التجربة الليبية بعد 2011 مدى تعقيد الدور الإقليمي في تشكيل مسار السياسة الخارجية، فبدلًا من أن يكون التدخل دعما للاستقرار وبناء الدولة، تحول إلى عنصر مفاقم للأزمة الداخلية، وساهم في تعطيل تكوّن سياسة خارجية موحدة، ويظل تجاوز هذا الوضع مرهونا بوجود مشروع وطني جامع قادر على استعادة السيادة وتحقيق توازن في العلاقات الإقليمية، دون الانخراط في سياسة المحاور.

ـ الخاتمـة.

شكلت الفترة ما بعد 2011 لحظة مفصلية في التاريخ السياسي الليبي، إذ انفتحت البلاد على مرحلة انتقالية غير مستقرة أفرزت فاعلين متعددي المشارب والأهداف على الساحة الداخلية، وانعكست آثار ذلك مباشرة على مسار السياسة الخارجية الليبية. فقد أسهم انهيار النظام السابق في تفكيك مؤسسات الدولة، الأمر الذي أتاح لتشكيلات سياسية وعسكرية متعددة فرض نفوذها كفاعلين محليين، في الوقت الذي تسابقت فيه قوى إقليمية ودولية لاستثمار الفراغ السياسي الليبي بما يتماشى مع مصالحها الجيوسياسية.

لقد كشف هذا البحث، من خلال مباحثه ومطالبه، عن عمق التداخل بين الانقسام السياسي الداخلي والتدخلات الخارجية، ومدى ما سببه ذلك من هشاشة في القرار الخارجي الليبي، الذي غاب عنه التوافق الوطني، وأصبح أداة تُوظَّف لتحقيق مآرب الأطراف الداخلية المتنازعة تارة، وخدمة لمصالح أطراف خارجية تارة أخرى. وبالتحليل المعمق، تبيّن أن السياسة الخارجية الليبية باتت غير قادرة على تمثيل ليبيا كوحدة سياسية ذات سيادة، بل تحولت إلى ساحة تجاذب وصراع، ما أضعف مكانة ليبيا الدولية وأطاح بقدرتها على التأثير في محيطها الإقليمي والدولي.

ـ النتائـج.

1. تعدد مراكز القرار السياسي بعد 2011 أدى إلى غياب سياسة خارجية موحدة، ما تسبب في تضارب الخطاب الدبلوماسي الرسمي وأفقد الدولة الليبية مصداقيتها أمام الشركاء الدوليين.
2. تصاعد دور الفاعلين المحليين غير الرسميين مثل الجماعات المسلحة والبلديات والمجالس المحلية، والذين مارسوا في أحيان كثيرة دورًا في استقبال أو رفض الوفود الخارجية دون الرجوع إلى مؤسسات الدولة.
3. تدخلات إقليمية عميقة من دول مثل مصر وتركيا والإمارات وقطر ساهمت في ترسيخ الانقسام الداخلي، من خلال دعم أطراف سياسية وعسكرية متباينة، مما جعل القرار الخارجي رهينة لهذا الدعم.
4. الدور السلبي للقوى الدولية الكبرى مثل روسيا، فرنسا، وإيطاليا، والولايات المتحدة، التي لم تنجح في فرض حل سياسي جامع، بل ساهمت سياساتها المتضاربة في تعميق الأزمة وتدويلها.
5. تراجع صورة ليبيا الدبلوماسية نتيجة غياب التمثيل الموحد في المحافل الدولية، وتعليق عدد من الاتفاقات والتفاهمات بسبب عدم وجود جهة موحدة يمكن التفاوض معها.

ـ التوصيـات.

1. توحيد المؤسسات السيادية، وعلى رأسها وزارة الخارجية، من خلال تسريع مسار الحوار الوطني والتسوية السياسية الشاملة التي تفضي إلى حكومة وحدة وطنية جامعة.

[1] . عز الدين البكوش، **ليبيا بين الشرق والغرب: السياسة الخارجية تحت الضغط**، دار الطليعة، 2021، طرابلس، ص 156.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. صياغة سياسة خارجية وطنية تنبع من مصلحة ليبيا العليا، بعيدا عن التجاذبات الحزبية أو الولاءات الإقليمية، وتعمل على إعادة تموقع ليبيا إقليميا ودوليا.
3. الحد من التدخلات الأجنبية من خلال تقوية آليات الرقابة الدستورية والتشريعية على صانعي القرار الخارجي، وإعادة ضبط علاقات ليبيا الخارجية وفق مبدأ السيادة والاحترام المتبادل.
4. بناء جهاز دبلوماسي موحد ومحترف، يستند إلى ميثاق شرف وظيفي، ويُدار بكفاءات وطنية غير مسيّسة، قادرة على تمثيل ليبيا بنزاهة ومهنية.
5. إعادة تأهيل وتطوير مؤسسات البحث والدراسات الاستراتيجية المرتبطة بصنع القرار الخارجي، لتصبح داعمًا معرفيًا لصانعي السياسة الخارجية، وتقدّم قراءات دقيقة للبيئة الإقليمية والدولية.
6. إطلاق حوار مجتمعي موسع حول أولويات السياسة الخارجية، بهدف استعادة مفهوم السياسة الخارجية كأداة تعبير عن الإرادة الجماعية للدولة وليس لمصالح مجموعات محددة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

ـ المراجع.

1. عبد الرحمن أبوزيد، السياسة الخارجية الليبية في ظل الانقسام السياسي بعد 2011، مركز الدراسات الاستراتيجية الليبي، طرابلس، 2020.
2. محمد البكوش، ليبيا بعد القذافي: الفاعلون المحليون وتشظي الدولة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2016.
3. عبد الله العكروت، التحولات السياسية في ليبيا: الأسباب والمسارات بعد 2011، دار سعاد الصباح، الكويت، 2019.
4. الشريف، عبد الله. التدخل الإقليمي في ليبيا: الأبعاد والمألات، مجلة العلوم السياسية، العدد 42، جامعة القاهرة، 2021.
5. خليل الهوش، السياسة الخارجية الليبية: بين تعدد الفاعلين واختلال القرار. أطروحة ماجستير، جامعة مصراته، 2022.
6. مصطفي العبيدي، ليبيا والتحالفات الإقليمية بعد الثورة: قراءة تحليلية. مجلة شؤون عربية، العدد 165، جامعة الدول العربية، 2020.
7. عادل بن زابيه، الجماعات المسلحة وتشكيل السلطة السياسية في ليبيا بعد 2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.
8. ناصر القلال، ليبيا ومأزق الدولة: الصراع بين الفاعلين الداخليين والخارجيين، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، تونس، 2021.
9. عبد المنعم صهد، أثر التدخلات الخارجية على استقلال القرار الليبي. مجلة آفاق سياسية، العدد 78، بغداد، 2022.
10. خديجة بوخريص، العلاقات الليبية – الدولية في ظل الانقسام السياسي. أطروحة دكتوراه، جامعة طرابلس، 2023.
11. سامي عمار، الصراع الإقليمي والدولي في ليبيا: خريطة النفوذ الجديدة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 512، 2021.
12. الفضيل، يوسف. التدخل التركي والروسي في ليبيا: المصالح والتوازنات. مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، 2020.
13. رانية منصور، التحول في مفهوم السيادة: ليبيا نموذجاً. مجلة القانون والسياسة، جامعة بغداد، العدد 41، 2021.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).